مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٣٩٥

الخميس، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤
الساعة ١٥/٣٠،
نيويورك

الرئيس:	السيد الخصيبي	(عمان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد دوراني
	رواندا	السيد بيزيمانا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1994/740 و Add.1)

94-85912

بتوقيع أحد أعضاء الوفـــد المعنـــي خـــلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

إقرار جدول الأعمال

أقِر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1994/740 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بعد موافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فان دونيم "مبِندا" (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، الوثيقتان S/1994/740 و Add.1.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/773، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1994/770، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول ممثل أنغولا الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد فان دونيم "مبِندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني عظيم الشرف دائما أن أتمكن من مخاطبة مجلس الأمن، ولا سيما الآن عندما يركز اهتمامه مرة أخرى على الحالة في بلدي.

أود أن أغتنم الفرصة لأقدم لكم، سيدي، بالنيابة عن حكومة جمهورية أنغولا وباسمي شخصيا، التهنئة على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى الحكمة والخبرة الدبلوماسية اللتين أظهرتموهما.

كذلك أحيي سلفكم السفير ابراهيم غمباري، على العمل الممتاز الذي قام به وأسهم في إعادة تأكيد التزام المجلس بالبحث عن حل عادل ودائم للصراع الأنغولي.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن اعتراف حكومتي بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلها الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، وعلى وجه الخصوص ممثله الأستاذ أليون بلونديين باي الذي مكنت عزيمته وتفانيه ومهارته الدبلوماسية من تحقيق جوانب هامة من التقدم في محادثات السلم الأنغولية.

لا بد لي أيضا من أن أؤكد مرة أخرى على تقدير أنغولا حكومة وشعبا لحكومة زامبيا وشعبها والرئيس فردريك تشيلوبا بصفة خاصة، على رغبتهم المتواصلة في استضافة محادثات السلم، وللبلدان الأعضاء في اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، وللدول الثلاث المراقبة - البرتغال وروسيا والولايات المتحدة - على إسهامها الهام الذي قامت به في عملية السلم.

وأود أيضا أن أؤكد على جودة تقرير الأمين العام، والتوصيات التي تؤيدها حكومتي تماما، على الرغم من أنني في نهاية بياني أود أن أدلي ببضع ملاحظات نيابة عن حكومتي.

قبل شهر تقريبا، عندما قررت حكومتي، في لفتة أخرى تنم عن المرونة، أن تقبل باقتراح الوساطة في محادثات السلم، متيحة مشاركة أكبر من جانب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على مستوى الحكومات المركزية والخاصة بالمقاطعات والمحلية، وفي الشؤون الخارجية، كانت على اقتناع راسخ بأن يونيتا ستستجيب على نحو مماثل، الأمر الذي يؤدي إلى تذليل العقبات للتوصل العاجل إلى إبرام اتفاق في لوساكا، فيصبح إحلال السلم في أنغولا حقيقة في المدى القريب.

لكن يونيتا، بدلا من ذلك، استجابت بتقديم المزيد من المطالب، الأمر الذي يدل بوضوح على عدم رغبتها في التوصل إلى حل تفاوضي، ويمثل تحديا للجهود المكثفة التي تبذلها الحكومة والبلدان الوسيطة والبلدان المراقبة، بهدف وقف الحرب الدموية والمدمرة التي بدأتها يونيتا وتصر على مواصلتها.

إن المجلس يشهد على التنازلات المتتالية التي قدمتها الحكومة خلال العملية التفاوضية، دون أن تلقى في معظم الأحيان الاستجابة المناسبة من جانب يونيتا، على الرغم من أن يونيتا انتهكت اتفاقات السلم التي وقعتها، فضلا عن الدستور والقوانين الأخرى للدولة الأنغولية. لهذا السبب، ليس من المنصف أن يطلب إلى الحكومة الأنغولية تقديم تنازلات أخرى.

إن على يونيتا الآن أن تظهر الإرادة السياسية، وإنها مهتمة حقا بإيجاد حل عادل وسلمي ودائم، حل لا يتحقق بقوة السلاح. والعرض الأخير الذي قدمته حكومتي يشكل صفقة لا تتجزأ ومتوازنة، آخذة بعين الاعتبار جميع المسائل الحساسة المتعلقة بالمصالحة الوطنية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب يونيتا بسلوك مسار التعقل، ويواصل ممارسة الضغط عليها للمضي في سبيل السلم والديمقراطية. وللمجلس أن يستخدم جميع الوسائل المتاحة له كي يمنع تعنت يونيتا من أن يفضي إلى فشل فرصة السلم المتاحة الآن في محادثات لوساكا.

وفي هذا الصدد، تؤيد حكومة بلادي تأييدا ثابتا التدابير المشار إليها في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار، على الرغم من أنها ترى أن المهلة الممنوحة لذلك مبالغ فيها؛ إن التدابير ينبغي أن تفرض استلزاما، حيث أننا سبق أن تفاوضنا في لوساكا لمدة ثمانية شهور تقريبا، وغطينا بالفعل ما يزيد على ٩٠ في المائة من المسائل المدرجة في جدول الأعمال. والمسألة الوحيدة المتبقية تتمثل في استجابة ايجابية مباشرة من يونيتا بالنسبة للبند المعلق بشأن المصالحة الوطنية.

وأعتقد أن الوقت قد حان لوضع حد نهائي لعدم امتثال يونيتا بقرارات هذه الهيئة؛ إن افلات اتحاد يونيتا من العقاب يشجعه على تقديم مطالبات غير معقولة وغير مناسبة وغير مقبولة وانتهاك أساليب المماطلة.

لذلك فإن حكومة بلادي تؤيد تحديد موعد نهائي لاختتام المحادثات لمنع تباطؤ العملية ونفاد صبر المجتمع الدولي.

مع ذلك، أود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على أن حكومة أنغولا ستثابر في سعيها لايجاد حل عادل للنزاع، بشكل يأخذ في الاعتبار اتفاقات بيسيس للسلم والبرامج الأخرى المتفق عليها والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والقوانين الأنغولية.

سبق أن قلت إننا نود الادلاء ببعض الملاحظات على بعض فقرات تقرير الأمين العام لبلوغ فهم أفضل لحقيقة ما يحدث حاليا في أنغولا.

إن تصويباتنا القليلة تتصل أساسا بالقول بأن الحكومة لم تبد الارادة السياسية اللازمة لابرام اتفاق

يؤدي إلى نهاية الحرب. إن ذاك الجزء من التقرير يناقض نفسه كما يناقض فقرة أخرى ورد فيها تعبير عن التقدير على البادرة الايجابية للحكومة بقبول اقتراح الوساطة. وعلاوة على ذلك فإن الحكومة، على الرغم من أنها تتمتع بشرعية كاملة، تحركت للانتهاء بأسرع ما يمكن من عقد اتفاق تفاوضي في لوساكا وذلك بعرضها صفقة توفيقية.

وعلاوة على هذا، فإننا بالاشارة إلى بلاغ تضمن نداء للبلدان المانحة، نود أن نذكر المجلس بأن تصعيد العمليات العسكرية يعرض للخطر الاختتام السريع لاتفاق لوساكا، لا العكس. ولا تزال الحرب مستمرة مع خطر تصعيدها وذلك على وجه التحديد لأنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق على وقف اطلاق النار.

ونود أن نذكر بأن وقف اطلاق النار المتفق عليه في البرتغال في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ انتهكه اتحاد يونيتا منذ البداية لأن النتيجة لم تكن في صالحه. إذ أن الاتحاد لم يقبل نتائج الانتخابات واتخذ جملة تدابير من بينها الحرب لاحتلال أجزاء من الأراضي الأنغولية، متخذا من السكان رهينة.

إن رفض اتحاد يونيتا مقترحات الوساطة يكشف نيته الاستمرار في الحرب بغية كسب مزايا سياسية على مائدة المفاوضات. هذا هو تفكير يونيتا منذ استئنافه الصراع في بلدي.

وكما تعلمون، احتل اتحاد يونيتا مدن أويجي وندالاتاندو ونيغاجي خلال محادثات أبيدجان، وجاء ذلك في أعقاب احتلال هوامبو خلال المحادثات الفاشلة في أديس أبابا. وفي ضوء هذه الحالة لم تستطع الحكومة أن تقف مكتوفة الأيدي وتتقاعس عن تحمل مسؤوليتها لضمان أمن السكان.

ثمة خطأ آخر ورد في تقرير الأمين العام أود أن أسترعي الانتباه إليه، يتصل بالايحاء بأن الحكومة كانت مسؤولة عن وقف توزيع المعونة الانسانية ان هذا الايحاء لا يتفق والحقيقة؛ ان الحكومة لم تهاجم أبدا وسائط توزيع المعونة الانسانية التابعة للأمم المتحدة أو لجنة الصليب الأحمر الدولية أو المنظمات غير الحكومية.

ان التقرير يؤكد أن الحكومة أعاقت هذه المساعدة؛ ومع ذلك فإننا نرى أن المعونة يمكن أن تقدم بشكل عادل للسكان المحتاجين نتيجة الحرب التي يشنها اتحاد يونيتا. وحكومة بلادي تشعر بالقلق ازاء اشارات التقرير اليها، في حين أن الوقائع تشهد بالتنسيق الناجح بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية التي تخفف من معاناة السكان. ومن ناحية أخرى فإن القصد الوحيد ليونيتا في جميع أنحاء اقليم انغولا هو تعريض هذه المساعدة للخطر وتقويض الأمن الذي توفره القوات المسلحة الأنغولية.

ان الحقائق تكشف ان الاتحاد لا يسمح للطائرات أو قوافل الاغاثة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بتنفيذ عمليات الاغاثة الانسانية، ويقوم دائما بمهاجمة الطائرات والمركبات كما حدث مؤخرا بتدميره قافلة مكونة من ١٥ مركبة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في بنغويلا في منطقة غاندا حيث تجري عمليات عسكرية.

وفي ضوء هذه الاعتبارات المتصلة بالتقرير، من الأهمية لدى تحليل الحالة في أنغولا أن نأخذ في الاعتبار الوقائع والأهداف حتى لا تتمخض الأخطاء في تقدير الحالة عن فوائد لدعاة الحرب الذين يعطلون الحل السريع للصراع المسلح في أنغولا.

أخيرا أود، نيابة عن حكومتي، أن أكرر الاعراب عن استعدادها واستعداد وفدي لعدم ادخار أي جهد من أجل التوصل إلى حل سريع يؤدي إلى السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية بما يتفق مع مسؤوليتنا الأخلاقية والسياسية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أنغولا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي، سفير نيجيريا.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الشهر الماضي، عندما اتخذنا القرار ٩٢٢ (١٩٩٤) أعرب وفدي عن الأمل في أن يوجه مجلس الأمن اهتمامه الآن إلى مسألة تحقيق الاستفادة القصوى من الوجود الموسع للأمم المتحدة بغية تحقيق تسوية سلمية شاملة في البلد الشقيق أنغولا.

وسيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار حيث أنه يعد محاولة أخرى من جانب المجتمع الدولي لاحلال السلم. وهو يعبر عن التزام متجدد وحاسم بانهاء الصراع الأنغولي المأساوي.

ويسعدني سعادة بالغة أن أرحب من جديد بالسفير فان دونيم "مبيندا" ممثل أنغولا. إن وجوده بيننا وكذلك بيانه دليل واضح على التزام حكومته بهدف المصالحة الوطنية والسلم في ذلك البلد.

إننا لا نزال نعتقد أن المفاوضات في لوساكا قد وصلت إلى مراحلها النهائية وأن خاتمتها الناجحة باتت في المتناول. وينبغي، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تبدي يونيتا على وجه الخصوص ابداء تاما الارادة السياسية والمرونة، وفوق كل شيء، حسن النية.

من المشجع أن نعرف من الأمين العام بأن الأطراف في المرحلة الحالية قد تكون أقرب للتوصل إلى اتفاق للسلم الشامل مما كانت عليه في أي وقت منذ انهيار تنفيذ اتفاقات بيسيس في أواخر عام ١٩٩٢.

وبالرغم من أن معدل التقدم في محادثات لوساكا أصبح أبطأ مما كنا جميعا نرغب فيه، لا يزال وفدي على اقتناع بأن المسائل المعلقة يمكن حسمها على نحو سريع حالما يتم التوصل إلى اتفاق حول المسألة الخاصة بمشاركة يونيتا في ادارة شؤون الدولة.

ترحب حكومتي ترحيبا حارا بالاستجابة الايجابية من حكومة أنغولا للمقترحات التي تقدمت بها الوساطة بشأن المصالحة الوطنية. ونؤكد على مناشدتنا ليونيتا بأن تحذو هذا الحذو فورا. إن الاستجابة الايجابية التي ما برحنا نتوقعها منذ أكثر من شهر ستسمح لحكومة أنغولا وليونيتا بوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق الذي سيضع حدا نهائيا للصراع المسلح الذي ما انفك يعصف بذلك البلد منذ قرابة عقدين.

إن استمرار الحرب في أنغولا قد أسفر عن خسائر جسيمة بين السكان المدنيين كما تسبب في مأساة انسانية ذات أبعاد هائلة. ولهذا فإن المجتمع الدولي بشكل عام، ومجلس الأمن بوجه خاص، يطلبان اتخاذ إجراءات حاسمة لاستعادة السلم في إطار "اتفاقات السلم" وفي ضوء قرارات المجلس ذات الصلة. ولا نزال نشعر بالتفاؤل بأن الجهود المبذولة حاليا لإقناع قيادة يونيتا بالانصياع لنداء المجتمع الدولي ستثمر عن قريب.

إن نطاق التدابير التي ينبغي أن يتخذها المجلس إذا ما فشلت يونيتا في قبول الاقتراحات التي تقدمت بها الوساطة في الوقت المناسب، لا يجسد جدية الحالة فحسب وإنما أيضا تصميم المجلس فيما يتصل بالاختتام السريع والناجح لعملية السلم.

إننا نوافق تماما على الآراء التي أعرب عنها الأمين العام بأن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا مازالت عنصرا هاما في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي في أنغولا. وفي هذا الصدد، نرحب بما يقوم به الأمين العام من أعمال تحضيرية وخطط طوارئ لتحقيق وجود مناسب للأمم المتحدة في أنغولا ما أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية شاملة. وتود حكومتي أن تسجل من جديد التزامها الراسخ بمواصلة الإسهام في التقدم بالسلم في أنغولا، ولا سيما في فترة ما بعد لوساكا الحرجة.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أثناء الشهر الذي مضى منذ اعتماد آخر قرار عن أنغولا، كان هناك بعض التحرك في محادثات لوساكا، وهذا يرجع إلى حد كبير إلى الموقف المرن الذي اتخذته حكومة أنغولا. وهو يبين وجود امكانية حقيقية للتوقيع على اتفاق السلم الشامل في المستقبل القريب.

إن العقبة الرئيسية الماثلة أمام الاختتام الناجح لهذه المفاوضات في الوقت الحاضر هي محاولة يونيتا الاستمرار في المساومة على مجموعة الاقتراحات التي تقدم بها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والدول الثلاث المراقبة. إن يونيتا، بتصعيدها المنتظم لمطالبها وتجاهلها لقرارات مجلس الأمن وتوصيات الوسيط والدول الثلاث المراقبة، ترغمنا على النظر بجدية بالغة في مسألة فرض جزاءات إضافية، كما هو منصوص عليه في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣).

وفي نفس الوقت، يجب علينا جميعا أن نأخذ في اعتبارنا أن الحكومة الأنغولية التي قبلت رسميا اقتراح الوسيط، كانت تعتمد على أن يبذل كل ما يمكن بذله لكفالة أن يتقدم طرف سافمبي بدوره بتنازلات. وإزاء تلك الخلفية، يمكن تفسير ابداء مجلس الأمن لأي تردد أو افتقار إلى الحزم في فرض جزاءات اضافية على يونيتا على أنه تغاض عن الموقف التعويقي لقيادة يونيتا.

إن الوفد الروسي مستعد لتأييد مشروع القرار الخاص بأنغولا. ونشعر أنه يجمع بنجاح بين الصرامة والمرونة، وهما عنصران أساسيان في المرحلة الحرجة التي تمر بها عملية المفاوضات. وهنا ننطلق من الفهم الواضح الذي تم التوصل إليه في المجلس بأنه إن لم تقبل يونيتا رسميا في موعد أقصاه نهاية تموز/يوليه، المجموعة الكاملة من اقتراحات الوسيط، فإن مجلس الأمن عندها سيشرع على الفور، ودونما ابطاء، بفرض الجزاءات الاضافية.

وإذ نسترشد بالرغبة في كفالة الاستعادة السريعة للسلم ووقف هذه الحرب بين الأشقاء في أنغولا، فإننا نطالب قيادة يونيتا بالحاح بالتحرك صوب الواقعية السياسية وبالاضطلاع بدورها فورا في العمل صوب الاختتام الناجح لعملية التفاوض.

ومما له أهمية خاصة في رأينا الأحكام الواردة في مشروع القرار بشأن الاحترام الدقيق من جانب الجميع، ولا سيما الدول المجاورة، للحظر المفروض على توصيل الأسلحة إلى يونيتا، ولتعزيز فعالية نظام الجزاءات الحالي.

إننا نشعر بالقلق العميق إزاء استمرار تصعيد الأعمال العسكرية في أنغولا ومحاولة الطرفين تعزيز مواقفهما التفاوضية عن طريق العنف. وهذا كله يعقد تعقيدا خطيرا تحقيق الاتفاق في لوساكا. وهو يؤدي إلى وقوع مزيد من الاصابات والمعاناة في صفوف شعب أنغولا، وإلى تردي الحالة الانسانية المأساوية في البلد. ونناشد ثانية الأطراف الأنغولية أن توقف فورا جميع الأعمال العسكرية وأن تكفل سلامة ايصال الإغاثة الانسانية إلى جميع الأطراف في البلاد وأن تضمن توزيعها بدون عائق إلى جميع أبناء أنغولا.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لن يكون هناك مستقبل لأنغولا بدون السلم. وبالتالي فإن روسيا، إذ تعمل جنبا إلى جنب مع الدول الثلاث المراقبة في مفاوضات لوساكا والممثل الخاص للأمين العام، ستواصل بذل كل ما في وسعها لكفالة النتيجة الناجحة للعملية التفاوضية وحسم الصراع الأنغولي على أساس اتفاقات بيسيس وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يواجه مجلس الأمن مرة أخرى بالحالة المأساوية في أنغولا. فمن الناحية الأولى، تبرز الحالة السياسية في أنغولا، منذ استعرضها مجلس الأمن آخر مرة، أنه قد أحرز تقدم محمود بشأن المبادئ المحددة

المعلقة بين الحكومة ويونيتا في محادثات لوساكا. والحقيقة أنه من بين المسائل الست التي كانت معلقة في أيار/مايو، بقي هناك الآن مسألة واحدة لم تحسم بعد، وهي مسألة تتصل بادارة الدولة.

بيد أن نفس التقدم، من الناحية الأخرى، لم يلحظ على الجبهة العسكرية، حيث تكثف القتال مؤخرا في عدة أجزاء من البلاد، مسببا المزيد من الخسائر في الأرواح والمزيد من الأضرار في الهياكل الأساسية. وبالمثل، وعلى الصعيد الانساني، أدى تكثيف الحرب في سائر أرجاء أنغولا منذ نهاية أيار/مايو إلى توقف إيصال التوريدات الإنمائية عن طريق الجو توقفا كاملا وإلى انخفاض مستوى ايصالها عن طريق البر انخفاضا كبيرا، وإلى تهديد التقدم المحرز في الشهور التسعة الأخيرة في محاولة لترسيخ الاستقرار في ظروف القطاع الضعيف من السكان في أنغولا.

يحيي وفد بلادي حكومة أنغولا على ما أظهرته من شجاعة وحكم صائب بقبولها رسميا مقترحات المصالحة الوطنية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام والدول المراقبة الثلاث. وبرغم ذلك، لا يمكننا أن نخفي خيبة أملنا لأن يونيتا لم تدلل على شهامة ومرونة مماثلتين من أجل مصلحة السلم لشعب أنغولا بأكمله، وذلك بتقاعسها عن قبول هذه المقترحات. وفي هذا الصدد، نناشد يونيتا أن تقبل المقترحات دون مزيد من المماطلة، حسبما يدعو إلى ذلك القرار الذي نوشك على اعتماده، لأنه لا يمكن توقع أن ينتظر المجتمع الدولي طويلا قبل أن يقوم بعمل ما ينبغي عليه عمله لضمان تحقيق خاتمة سريعة لمحادثات لوساكا الجارية.

من الصواب تماما إنه في مشروع القرار الحالي يتعين على المجلس أن يعلن الآن عن استعداده وعزمه على فرض اجراءات اضافية ضد يونيتا، كما أشارت الى ذلك الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) إذا لم تقبل يونيتا رسميا في موعد أقصاه ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ المجموعة الكاملة من المقترحات المتعلقة بالمصالحة الوطنية. ويرى وفد بلادي أن هذا الاطار الزمني هو اطار مرن للغاية لكي تستجيب فيه يونيتا لمجموعة المقترحات التي وضعت بعناية، وهي الاقتراحات التي تمت بحسن نية، ويحدونا الأمل بأن تستجيب يونيتا، وأن تستجيب بصورة ايجابية، وتكون استجابتها في القريب العاجل.

ونشعر بالقلق كذلك ازاء الحالة الانسانية المتدهورة السائدة الآن في أنغولا، وهي حالة تصدى لها مشروع القرار المعروض علينا. ومن الصواب تماما أن يدعو مشروع القرار الأطراف الى وقف جميع الأعمال العسكرية الهجومية في أنحاء انغولا، تلك الأعمال التي تعد السبب الجذري للحالة الانسانية الخطيرة. وفي هذا الصدد، فإننا نناشد جميع الأطراف، وخصوصا يونيتا، السماح بحرية الحركة دون قيود لأعمال الاغاثة الانسانية ولموظفي الاغاثة الانسانية في أنحاء أنغولا.

إن المجتمع الدولي، بتمديده ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لمدة ثلاثة شهور أخرى، قد دلل على التزامه الثابت بالسعي من أجل تحقيق السلم في أنغولا. واننا نثني على الأمين العام وعلى ممثله الخاص، وقائد القوة، على جهودهم التي لا تكل وتفانيهم في سبيل الحل السلمي للنزاع الأنغولي. ونثني أيضا على الدور الهام الذي تضطلع به الدول المراقبة الثلاث - الترويكا - ووكالات الأمم المتحدة، بالاضافة إلى المنظمات غير الحكومية في تقديم مواد الاغاثة الانسانية للمحتاجين في أنغولا.

وفي الختام، فإن أنغولا بلد يتمتع بعلاقات أخوية وثيقة مع نيجيريا. ولذلك، فإن وفد بلادي يأمل أملا خالصا بأن يعود السلام قريبا إلى أنغولا وذلك حتى تتمكن حكومة وشعبا وفي وقت قريب من بدء برنامج للاعمار وبرنامج للتأهيل وبرنامج للتنمية المستدامة. وعندئذ فقط يتوج نضال جميع شعب انغولا بالنصر الأكيد. وبالتالي، وانطلاقا من الأمل الخالص بأن عملنا

الجماعي في هذا المجلس سيساعد في تقدم عملية السلم وآفاق إعادة الاعمار على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في أنغولا، فإن وفد بلادي سوف يصوت مؤيدا مشروع القرار المعروض أمامنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيصوت المجلس الآن على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/773.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع باعتباره القرار ٩٣٢ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مضى الآن عامان تقريبا والحرب الأهلية ما برحت تفتك بلا هوادة بأنغولا، ومحادثات لوساكا التي رحبنا بها لم تؤد إلى نتيجة، بينما تزداد معاناة الشعب.

ففي مناسبات عديدة، منح مجلس الأمن الأطراف مزيدا من الوقت لابرام المفاوضات بيد أنه يتعين علينا أن نعترف بأن ذرائع جديدة ومطالب جديدة تطرح باستمرار لتأخير ابرام اتفاق شامل للسلم. ولذلك كان من الضروري للمجلس أن يبين في هذا القرار نفاد صبره وأن يقول للأطراف بوضوح، وخصوصا يونيتا، انه يجب عليها أن تتوقف عن ممارسة تكتيكات التأخير وأن تستجيب على نحو ايجابي للمقترحات التوفيقية المنصفة التي قدمها الوسطاء في العملية. ولذلك فإن فرنسا تدعو يونيتا إلى قبول المقترحات برمتها، وإلا فإن جزاءات جديدة سوف تفرض عليها. ومجلس الأمن لا يهدف إلى انزال العقاب، بل على العكس، يهدف إلى الاسهام في استعادة السلم والديمقراطية في أنغولا. وانطلاقا من هذه الروح أكد مجلس الأمن مجددا استعداده لأن يزيد زيادة كبيرة قوة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا.

ووفد بلادي يشيد مرة أخرى بالجهود التي بذلت منذ عدة شهور الآن من جانب الممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندان - بيه والدول المراقبة الثلاث لضمان تحقيق تقدم في العملية السلمية. ونرحب كذلك بالاجراء الذي اتخذه الرئيس مانديلا ونعرب عن الأمل بأن يتكلل بالنجاح عما قريب.

وفي حين أن المفاوضات تجري ببطء، فإن فرنسا تشعر بالقلق بصورة خاصة ازاء تكثيف الهجمات العسكرية وما يترتب عليها من آثار على ايصال المساعدة الانسانية، التي ما زالت تتعرض للاعاقة. وتحث بلادي الأطراف على أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة الثانية لضمان توزيع امدادات الاغاثة في أنحاء البلاد.

السيد لي جاو شنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يرحب وفد الصين باشتراك ممثل أنغولا ويرحب بالبيان الذي أدلى به في المجلس.

إن القرار الذي اعتمده المجلس لتوه قد مدد مرة أخرى ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وهذا يدل على عزم والتزام المجتمع الدولي بتأييد التوصل إلى حل مبكر وسلمي لمسألة أنغولا.

لقد أيد وفد الصين على الدوام عملية السلم في أنغولا، ويقدر الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص ومنظمة الوحدة الافريقية والبلدان

الافريقية فضلا عن البلدان الأخرى المعنية. وفي ضوء ما تقدم آنفا، فإن وفد الصين صوت مؤيدا القرار.

إن عملية السلم في أنغولا تشهد الآن لحظة حاسمة. وبفضل جهود الأطراف المعنية، تحققت بعض الانجازات المشجعة في محادثات لوساكا الجارية منذ ما يزيد عن سبعة شهور. بيد أنه بسبب الخلافات بين الطرفين الأنغوليين بشأن بعض المبادئ المحددة المتعلقة بالمصالحة الوطنية، فإن عملية السلم تجري إعاقتها باستمرار. ويعتقد الوفد الصيني إنه طالما أظهر الطرفان الأنغوليان الاخلاص والارادة السياسية ووضعا مصالح الدولة والمصالح الوطنية في المقام الأول، فإن الخلافات القائمة يمكن ازالتها من خلال المفاوضات.

إن الاستقرار الاجتماعي والوحدة الوطنية هما أثمن شيء بالنسبة لبلد نام. ومن أجل ضمان نجاح عملية السلم في أنغولا، فإننا نحث الطرفين الأنغوليين، ولاسيما يونيتا، على الامتثال بصدق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ووقف الأعمال العدائية فورا، وتحقيق وقف فعال ودائم لاطلاق النار، والوفاء الجاد بالتزاماتهما التي تعهدا بها أثناء محادثات لوساكا، والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، والتنفيذ الشامل لـ "اتفاقات لاباز" وذلك كي تصل عملية السلم في أنغولا إلى خاتمة مبكرة وتتحقق المصالحة الوطنية ويحل السلم والاستقرار في أنحاء البلاد.

السيد يانييز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): انقضى شهر منذ أن أجرينا مناقشتنا الأخيرة بشأن هذا البند، وها هو مجلس الأمن يتناول الحالة في أنغولا مرة أخرى. وكان وفدي يتمنى أن يتسنى في هذا الوقت إيجاد حل للمسائل المعلقة في محادثات لوساكا بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وكنا نأمل، على وجه التحديد، أن يكون إتحاد يونيتا قد قبل المقترحات المحددة المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي طرحها الممثل الخاص للأمين العام، السيد بلونديـن بيي، بدعم من الدول المراقبة الثلاث. لقد قبلت حكومة أنغولا بالفعل تلك المقترحات، ولو كان الطرفان قد قبلا بها لكان ذلك بشيرا ببداية مرحلة جديدة مفعمة بالأمل وحاسمة في عملية السلم في أنغولا. وللأسف، وكما ذكر الأمين العام في تقريره، لم يحدث ذلك.

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن توا يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة ثلاثة أشهر إضافية. وهذا القرار يعبر مرة أخرى عن التزام المجتمع الدولي الراسخ حيال الشعب الأنغولي. وفي الوقت نفسه، لا بد لنا أن نؤكد أهمية الفقرة ٥ من منطوق القرار المتخذ اليوم التي يعلن فيها مجلس الأمن استعداده لفرض تدابير إضافية على اتحاد يونيتا على النحو الوارد في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) إذا لم يقبل الاتحاد رسميا بحلول ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ المجموعة الكاملة للمقترحات المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي سبق أن أشرت إليها. ولا بد للمجلس أن يكون مستعدا في ذلك الحين لفرض هذه التدابير التي تعني عموما فرض جزاءات تجارية وتقييد حركة أفراد يونيتا. ومثل هذه التدابير ينبغي تحديدها بدقة في قرار لاحق من قبل مجلس الأمن إذا لم يظهر إتحاد يونيتا بحلول ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ عزمه الحقيقي على تحقيق سلم دائم.

واسبانيا واثقة من أنه لن يكون من الضروري في نهاية هذه الفترة الإضافية، فرض الجزاءات الإضافية هذه على يونيتا، وأن مجلس الأمن سيكون حينئذ قد حقق الاتفاق بين الطرفين لحل الصراع سلميا. فاتفاق كهذا من شأنه أن ييسر تعزيز وجود الأمم المتحدة في أنغولا بغرض رصد وقف إطلاق النار والامتثال لاتفاقات السلم. وهذا من الواضح سيتوقف على موقف وإرادة الطرفين الأنغوليين، وعلى وجه الخصوص يونيتا.

تشعر اسبانيا بقلق عميق إزاء العمليات العسكرية في جميع أنحاء البلد التي يجري تصعيدها بشكل مستمر مما يؤثر تأثيرا سيئا على الحالة الإنسانية وبالتالي على المدنيين الذين يعانون معاناة يعجز عنها الوصف بسبب إطالة أمد الصراع وتصعيده. وهذا سبب آخر ـ ولعله أقوى سبب ـ يدعونا إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق سلم دائم في أنغولا.

إننا نعتبر الحقائق الموصوفة في آخر تقرير للأمين العام عن سلسلة الحوادث التي وقعت منذ منتصف أيار/مايو بسبب رفض إتحاد يونيتا، في جملة أمور، السماح بوصول رحلات الإغاثة الإنسانية إلى مختلف أجزاء البلد ومنع الموظفين الدوليين من مغادرة هوامبو مثيرة للقلق بصفة خاصة. ونحن ندين تلك الأعمال التي تعرض للخطر جهود الإغاثة الإنسانية وجميع الأعمال الأخرى التي يمكن أن تعيق حرية الحركة لهذه المساعدة الإنسانية واولئك الذين يقدمونها.

ونود أن نشكر الأمين العام على توجيه رعاية المجتمع الدولي لهذه الأعمال وعلى الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلم وإدارة الشؤون الإنسانية والممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيي في وضع حد لإعاقة المساعدة الإنسانية. ونود بصفة خاصة أن نثني على المثابرة والفعالية اللتين أظهرتا في إجلاء العديد من الأشخاص من مالانغي في ٢٣ حزيران/يونيه بما في ذلك راهبة اسبانية كانت بحاجة إلى معالجة طبية عاجلة.

ولا بد لنا جميعا أن ندرك تماما أن العد التنازلي لاختتام محادثات السلم في لوساكا وحل المسائل المعلقة المتصلة بتحقيق المصالحة الوطنية في أنغولا يبدأ اليوم.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم يمض إلا شهر واحد منذ أن أعربنا، لدى اتخاذ المجلس القرار الأخير عن أنغولا، عن عميق القلق إزاء تصعيد القتال وما ينجم عنه من أخطار بالنسبة لشعب أنغولا. وقد تدهورت الحالة الإنسانية منذ ذلك الحين تدهورا كبيرا. وأدى تصعيد القتال إلى وقف جهود الإغاثة بحيث أصبحت المجاعة تشكل خطرا حقيقيا يهدد ملايين البشر في أنغولا.

يطرح القرار خيارين أمام زعماء أنغولا. أولا، لا بد من وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء أنغولا لكي يتسنى استئناف عمليات الإغاثة وتهيئة مناخ موات لاستكمال محادثات لوساكا بنجاح. ثانيا، لا بد للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أن يقبل مقترحات الوساطة بشأن المصالحة الوطنية، إذ أن مقترحات الوساطة التي سبق لحكومة أنغولا أن قبلت بها تفي بالشواغل المشروعة للطرفين. وفي حين أن المقترحات لا تشمل كل الرموز المنشودة من قبل الطرفين فإننا نتوقع أن يميز زعماء أنغولا بين الجوهر والرمز.

لقد أوشك الطرفان من خلال عملية لوساكا للسلم على التوصل إلى اتفاق شامل من شأنه أن يحقق في نهاية المطاف السلم في أنغولا. وقد أيدت الولايات المتحدة بالكامل عملية لوساكا للسلم والمقترحات التي قدمها إلى كلا الطرفين الممثل الخاص للأمين العام السيد بيي. ولا يزال السفير بول هاري المبعوث الخاص للرئيس كلينتون يواصل جهوده إلى جانب نظرائه في ثلاثي الدول المراقبة من أجل اختتام عملية لوساكا للسلم بنجاح. والولايات المتحدة تؤكد من جديد التزامها القوي بمساعدة أنغولا في تنفيذ اتفاق شامل للسلم. ونحن نتطلع إلى أن يتخذ زعماء أنغولا الخطوات النهائية لتحقيق السلم.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعبر القرار الذي اتخذناه لتونا عن رأي المجلس الإجماعي الذي مفاده أن المحادثات في لوساكا طال أمدها ولا بد من اختتامها الآن على نحو عاجل. في البيان الذي أدليت به في هذا المجلس قبل شهر حول اتخاذ القرار ٩٢٢ (١٩٩٤) رحبت بقبول

حكومة أنغولا المقترحات التوفيقية المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي قدمها الممثل الخاص والدول المراقبة الثلاث، ووجهت نداء إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) لقبول تلك المقترحات بدون تحفظ. وذكرت اتحاد يونيتا باستعداد المجلس لفرض تدابير إضافية إذا لم يقبل بها. ولسوء الحظ لم يأبه الاتحاد بذلك الانذار، وبناء عليه يعلن المجلس استعداده لفرض تدابير إضافية على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا إذا لم يقبل المقترحات بحلول نهاية تموز/يوليه. وإنني أحث يونيتا بقوة على القيام بذلك.

وفي الوقت ذاته، لا تزال الحالة العسكرية في أنغولا في تدهور مستمر على الرغم من المطالبة الموجهة الى الطرفين في هذا القرار وفي القرارين ٩٠٣ (١٩٩٤) و ٩٢٢ (١٩٩٤) بوقف جميع الأعمال العسكرية الهجومية. إننا نشجب هذه الزيادة في الأنشطة العسكرية التي يتحمل مسؤوليتها كل من الطرفين والتي لا تؤدي إلا إلى إطالة أمد معاناة شعب أنغولا. إن القتال يجب أن يتوقف. فليس من المقبول ومن غير المجدي تماما أن يواصل الطرفان الهجمات العسكرية في نفس الوقت الذي يتفاوضان فيه في لوساكا.

وحكومة بلادي تشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية المستمر في أنغولا. وكما يوضح تقرير الأمين العام عن هذه الحالة، فإن اشتداد الحرب في كل أنحاء البلاد منذ نهاية الشهر الفائت أدى إلى تقليل إيصال إمدادات الإغاثة وأثر على سلامة عمال الإغاثة. ويتعين على الطرفين، وبالأخص يونيتا، اعطاء الضمانات الأمنية وحرية الحركة لعمال الأغاثة والإمدادات والطائرات. إن المجتمع الدولي يحاول مساعدة ضحايا الحرب المدنيين في انغولا من خلال تقديم المساعدة الإنسانية. وإن الذين يعيقون هذه المساعدة تحقيقا لغاياتهم ويواصلون شن الحرب يستحقون ادانتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.